

التقويم و الحوكمة و النوعية في التعليم العالي
الأستاذ بوحاتم سعد جامعة تيارت
الأستاذ الدكتور للوا عبد الرحمان جامعة وهران1

الملخص

المهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على المساهمة التي لا يمكن إنكارها للتعليم العالي وما يترتب عنه، كمراكز البحوث العلمية مع مختلف تخصصاتهم وأنواع مختلفة من نشر المعرفة والمساهمة بالتالي في تحسين الحياة في جوانبها المتعددة (الفكرية والاجتماعية والاقتصادية). فقط هذا لا يمكن أن يتحقق ويتجسد على أرض الواقع دون مراعاة جميع جوانب التعليم العالي بما في ذلك البحث العلمي . في المقام الأول، الجودة هي إلى حد بعيد ما يهم أكثر و التي تقوم على الابتكار والقدرة للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها في الوقت الراهن . التقييم هو المجال الثاني من الاهتمام في التعليم العالي الذي يمكن أن يحسن بشكل كبير هذا التعليم. ثالثا، التسيير الأفضل، مع الصرامة المطلوبة عن طريق اللجوء إلى إشراك مختلف الجهات المعنية بتعليم العالي في صنع القرار و طريقة التسيير المؤسسي. في نهاية المطاف، ومن وجهة نظرنا، هذه الأقطاب الثلاثة (الجودة وتقييم وإدارة)، تساهم بشكل فعال في تعزيز وتحسين نوعية التعليم العالي، مع القدرة على دفع بالمستوى الغاية التي يطمح لها الجميع. كلمات مفتاحية : إقتصاد المعرفة، التعليم العالي، حوكمة، نوعية، تقويم.

Résumé :

Dans cet article, il est question de souligner l'indéniable participation de l'enseignement supérieur et de ce qui en découle, comme centres de recherches scientifiques avec leurs diverses spécialités et leurs différents types de connaissances diffusées, contribuant, ainsi, dans l'amélioration de la vie (intellectuelle, sociale et économique).

Seulement ceci ne peut advenir et se réaliser dans la vie réelle sans la prise en considération de tous les domaines de l'enseignement supérieur y compris celui de la recherche scientifique. En premier lieu, la qualité est de loin ce qui compte le plus étant basée sur l'innovation et pouvant être à même de répondre aux exigences et défis économiques et sociaux de l'heure. L'évaluation est le deuxième domaine d'intérêt de l'enseignement supérieur capable d'améliorer considérablement cet enseignement. En troisième lieu, une meilleure gestion, avec la rigueur requise en recourant et en impliquant les différents acteurs de l'enseignement supérieur dans la prise de décisions et le mode de gestion des institutions.

En fin de compte et de notre point de vue, ces trois pôles (la qualité, l'évaluation et la gestion), participent effectivement dans la promotion et l'amélioration de la qualité de l'enseignement supérieur avec la possibilité de le propulser au niveau auquel tout le monde aspire.

Abstract

The aim of the present article is to highlight the undeniable contribution of higher education and what ensues, as scientific research centers with their various specialties and different types of knowledge dissemination, contributing thus in improving life in its multifarious aspects (intellectual, social and economic). Only this cannot befall and materialise in real life without consideration of all aspects of higher education including that of scientific research. In the first place, quality is by far what matters more being based on innovation and being able to respond to economic and social requirements and challenges of the moment. Evaluation is the second area of interest in higher education that can significantly improve this education. Thirdly, better management, with the rigor required by resorting to the involvement of the various stakeholders concerned by higher education in decision making and institutional management mode. Ultimately, and from our viewpoint, these three poles (quality, assessment and management), participate effectively in promoting and improving the quality of higher education with the ability to propel the level to which everyone aspires.

منذ عشرات السنين يعتبر التعليم العالي بأبعاده الثلاثة : التكوين و البحث و الخدمات الموجهة للمجتمع عاملا أساسيا للنمو الاقتصادي و التطور الدائم. فلقد أصبح من الجلي اليوم أنه ما من مشكل يتعلق بالصحة، أو بندرة المواد الغذائية، أو بالتزود بمياه الشرب، أو بتحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية بصفة عامة، لا تتم دراسته إلا عن طريق البحث العلمي و التكنولوجيا. ولا شك أن توظيف المعارف العلمية في ميدان النمو يبقى رهين الكفاءات في الموارد البشرية لأي بلد و قدرات هذه الكفاءات على التجديد الذي يعتبر ثمرة نظام تعليم عالي قاد ر على ضمان تدريس و تكوين جودة عالية.

إن هذه الحقيقة هي ما تضمنه بلاغ المحاضرة العالمية لمنظمة اليونسكو حول التعليم العالي سنة 2009 (اليونسكو جويلية 2009): " لم يكن يوما أكثر أهمية في تاريخ البشرية من الاستثمار في مجال التعليم العالي كوسيلة أساسية لإرساء أسس مجتمع المعلوماتية... و متنوع و كذا تطوير الـ بحث العلمي و التجديد و الابتكار "... "إن العشرية المنصرمة تظهر جليا أن التعليم العالي و البحث العلمي يساهمان في القضاء على الفقر و في النمو الدائم و في تحقيق أهداف التطور المتفق عليها عالميا ولا سيما أهداف الألفية للتطور (...). و التربية للجميع".

إن أهمية هذا البلاغ لا تظهر إلا إذا تم الاستناد إلى البيان الصادر عن البنك العالمي، منذ عشرين سنة خلت في سنة 1994. و كان التأكيد فيها على الأولوية في حالة الإنفاق و المساعدة الموجهة للتعليم العالي في استراتيجيات التطوير التي تجر وراءها أغلبية المضاربين (المستثمرين)¹. وكانت تؤكد على كون التعليم الابتدائي وحده الضروري لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية.

لقد استحق الأمر أكثر من عشرية شهدت رسوب سياسات التنمية المعتمدة ، ضف إلى ذلك الدراسات التي قامت بها منظمات كاليونسكو (1998) و منظمة الاونيدو مؤكدين أهمية التعليم العالي في مجال التنمية حتى يعترف البنك الدولي في سنة 2008 بضرورة منظومة تنموية قائمة على أساس المعرفة".

إن عودة التعليم العالي هذه في أحجدة المساعدة في التنمية تذكر و تؤكد أهميته كعامل نمو بالإضافة إلى نقل إشكالية لثيفية تسيير و حكم التعليم العالي، و هو ما يعني استيراد طرق تنظيم العلاقات بين السياسي (السلطة المركزية) و المؤسسات تحت اسم الحكم في أول الأمر و الحكم الرائد بعد ذلك . كل هذا يحدث في زمن يعرف فيه التعليم العالي تطورا بدون نظير و لم يسبق أن حدث أمر مشابه من ق بل من حيث عدد الأساتذة و عوالة قوية إلى حد إدراجه في عملية تخريج بكفاءات و شهادات معترف بها و تكافئ ما يسلم على المستوى العالمي.

ومن البديهي أن قضية محتوى الشهادات و قيمتها المطروحة على مستوى التعليم العالي، على المستويين الوطني و العالمي لا يمكن فصلها عن نوعية التعليم عموما و عن كيفية تسييره و عن مؤسساته . و هي تطرح من جهة أخرى خصوصا نوعية عملية تقويم الطلبة التي يسري تنظيم تسليم هذه الشهادات.

¹ لقد خفض واضعي رؤوس الأموال من وسائل تدخلهم المادية في الميدان بنسبة 50% على الأقل.

أما في الجزائر فإن النفقات العامة الخاصة بالتربية انخفضت 5.8% إلى 1.5% (من الناتج الداخلي الخام) بين سنوات 1985 و 1995، ثم صعدت هذه النسبة إلى 6.9% في سنة 1992، بينما عدد الطلبة في ازدياد مستمر (يوسف بركان).

و في الأخير فإن هذه العوامل الثلاث الغالبة في ميدان نشاطات التعليم العالي و هي النوعية و التقويم و التسيير الجيد لا يمكن فصلها و لا تناولها منفردة . و لهذا السبب و بعدما تم التلويح بمكانة التعليم العالي في المجتمعات العصرية، نقوم فيما يتبع بالتعريف بجميع المصطلحات الأساسية حتى نوضح بصفة أحسن أهمية التقويم البيداغوجي في إضفاء قيمة أكبر للتعليم العالي.

1. توجهات التعليم العالي في المجتمعات المعاصرة:

لقد عرف التعليم العالي و البحث العلمي في الخمسين سنة الأخيرة نموا لم يسبق له مثيل في التاريخ . حيث تجسد ذلك من خلال توسع و ازدياد كمي هائل في أعداد الطلبة و كذا الاعتراف خصوصا في العشرة الأخيرة بالتأثير الإيجابي في التخفيض من مستوى الفقر و على التنمية الدائمة للأمم .

لقد تضاعف عدد الطلبة في كل أنحاء العالم ما بين 1970-2012 ستة أضعاف متقدما بذلك من 28.6 مليون إلى 172 مليون .

و لقد سجلت التطورات الإيجابية في الدول النامية خصوصا في آسيا الشرقية؛ حيث تضاعف عدد الطلبة ب 12 مرة ما بين 1970-2010 و كذلك في دول إفريقيا؛ حيث تضاعف ب 20 مرة في نفس المرحلة .

ان ديناميكية هذا التزايد الكمي الهائل في عدد الطلبة الذي يعتمد على طلب اجتماعي متزايد صاحبه عولمة متزايدة للتعليم العالي من خلال ارتفاع قوي لتنقلات الطلبة و الأساتذة خارج حدود دولهم . فلقد تضاعف عدد الطلبة المرشحين للتنقل ما بين عام 1960 و 2010 ليمرّ من 230000 إلى 3.5 مليون².

ضف إلى ذلك أن الطلب فيما يخص التعليم في المستوى الجامعي صاحبه رغبة في طلب الشغل دفعت بالجامعة لإقامة علاقة تربطها بعالم الشغل . وهذا ما أدى إلى جعل طلبات التكوين داخل مؤسسات الجامعة أكثر مهنية و خاصة في العشرة الأخيرة، مؤكدا على مسؤوليات الجامعة الجديدة و التي تجعل منها عامل نمو اقتصادي و اجتماعي.

إن أغلب هذه التغيرات شجعت التطورات الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلوماتية والتواصل في ميدان التربية مما سهل مضاعفة عمليات التكوين جعل التكوين أكثر مهنية والعولمة و سهولة مرور و نشر العلوم و المعارف في كل أنحاء العالم في ظرف زمني قصير . وفي مقابل هذه المهمات الجديدة قضايا مهمة أقبلت الجامعات على تقوية قدراتها و كفاءاتها و تنظمت حتى تواجه هذا الوضع الجديد في ظروف تظهر فيها العولمة ذات تأثير إيجابي على تنمية وتقاسم المعارف و هي في ذات الوقت تحمل جوانب سلبية يمكنها إضعاف منظومات التعليم العالي في الدول السائرة نحو النمو.

إن هذه التغيرات أدت إلى ظهور إشكاليات جديدة تخص مقارنة الشهادات و مستوى كفاءتها و كذا شروط تسريع التكوين، و هو ما يواجه السلطات المدنية فيما يخص مسؤولياتها في تنظيم تعليمها العالي، و من جهة أخرى فيما يخص قدراتها و كفاءاتها علي التسيير الأكاديمي و الإداري.

لقد أدى من جهة أخرى الانتقال السريع للجامعات الأوروبية و خاصة الفرونكوفونية إلى نظام ال"ل، م، د" و بناء فضاء أوروبي للتعليم العالي (منظمة بولونيا) و التي هي المقابل لنظيرها تنقل (الأساتذة و الطلبة) أدت إلى وجود شهادات و

² من جامعة واحدة في الجزائر العاصمة و مدرسة فلاحية غدات استقلال الجزائر في 1962 أصبح اليوم تعداد المؤسسات الجامعية أكثر من مئة . أما عدد الطلبة إرتفع من 2800 طالب في 1962 إلى 370000 في 1999 و يقارب الآن إلى 1.5 مليون حاليا.

دبلومات مقربة و قابلة للتنقل . إن هذا التطور الأخير هو الذي كان له بالغ التأثير على أنظمة التعليم العالي في بلدان المغرب، و كذلك دول إفريقيا الفرونكوفونية، الأمر الذي دفعهم للإصلاح و اعتماد نظام ال "ل،م،د"، و هو ما يسهله و يشجعه و ضعا عالميا موات و المساعدات للنمو سواء الدولية أو من أشخاص للتعليم العالي في ميادين كثيرة مثل (البنك العالمي، المجموعة الأوروبية، اليابان، السويد، اسبانيا، فرنسا... مؤسسة بيل قايتس...الخ)³. و هذا مثل الجزائر التي منذ سنة 2004 اعتمدت و وضعت هذا النظام التعليمي ال "ل،م،د" بحيث أقيمت جامعة مستغانم و هي الرائد في هذا المجال على استكمال تطبيقه.

2. نوعية و تقويم و تسيير في التعليم العالي:

أن التوجهات المذكورة سالفا و خاصة موضوع التنقل و تكافؤ الشهادات أدت إلى الاهتمام بقضية "النوعية" في التعليم العالي و بالتالي إلى معرفة كيفية ضمانها . إن السعي وراء النوعية في التعليم العالي ليست بالأمر الجديد، و لكنها تأخذ منحى العولمة؛ فالدول المتقدمة تبحث في كيفية تفعيل جاذبية منظوماتها التعليمية و التكوينية من منظور التنافس العالمي أين يلعب التجديد دورا أساسيا. و من جهة أخرى تحاول الدول السائرة في طريق النمو عن طريق تحسين النوعية لتحسين و تأمين منظومة تعليمها العالي من أجل الاستجابة لمتطلبات مواطنيها و مواجهة التحديات الاجتماعية و الاقتصادية المستقبلية⁴.

لا تعتبر نوعية التعليم العالي لدولة ما و كذلك وسائل التقويم فيه و متابعتها ضرورة للنمو الاجتماعي و الاقتصادي الوطنيين فحسب؛ بل من العوامل الأساسية في فاعلية و جاذبية هذا النظام على المستوى العالمي. و من المعلوم أنه لا يوجد تعريف مطلق للنوعية في التعليم العالي و لا مثل وحيد لكيفية الوصول لهذه النوعية . و لهذا و من بين الأسباب التي تجعل من النوعية كمصطلح متعدد الأبعاد مصطلحا يجب العامل معه بطريقة نسبية بحسب الزمان و المكان الذي نوجد فيه.

يعطي قاموس المصطلحات التابع لليونسكو التعريف التالي " النوعية في التعليم العالي مصطلح حركي ذا أبعاد متعددة و مستويات كثيرة تتبع أبعادا وضعية لمنظومة تربوية لمهمات و أهداف المؤسسات و كذا إلى مرجعيات خصوصية في نظام ما، مؤسسة ، تكوين أو شعبة ما."

فمعنى النوعية يختلف كما رأينا، سواء على أساس الوضع الوطني أو الإقليمي، و لكن أيضا في وضع نفسه على حسب الاحتياجات و المصالح الخاصة بالأشخاص و المجموعات المعنية بالتعليم العالي سواء كانوا فاعلين، مستعملين، شركاء، مسيرين، مستفيدين أو آخرين . و بالتالي فإن الفاعلين على تعددهم كالأساتذة، الطلبة، العائلات، الدولة و أعضائها، المنظمات المهنية أو العمال كل له احتياجاته الخاصة و المختلفة. و هو ما يعني أن كل دولة و على حسب خصوصيات

³ هناك خصوصية لم تناوئها و هي تتعلق بنمو المجال الخاص في التعليم العالي سواء على المستوى الوطني أو الدولي و ذلك من خلال التعليم العابر للحدود و التكوين عن بعد في إطار ضم النشاطات التربوية من طرف المنظمة العالمية للتجارة (في إطار الاتفاق العام بتجارة الخدمات).

⁴ إن تقويم الأعمال الأكاديمية سواء كان الفاعل الحكومة أو مؤسسات التعليم العالي ذاتها من أجل تحسين النوعية لا تعتبر نشاط أو طلب جديد . أغلب أنظمة التعليم العالي تشرف على هذه الأعمال عن طريق ميكانيزمات مختلفة من بينها مهارة و كفاءة الأساتذة، نتائج التقويم البيداغوجي و كذا نجاعة الأساتذة الباحثين الخ

نظام تعليمها العالي (قطاع عام، قطاع خاص، مركز أو لا)، و عليها طبقا لتوجهاتها السياسي و أولوياتها الانطلاق في وضع مرجع أو عدة مرجعيات للنوعية على أساس طبيعة مؤسساتها و جامعاتها و هو ما يعني طرح مختلف⁵.

لقد أصبح وضع جهاز ضمان النوعية ضروريا سواء لمتابعة المستوى النوعي المرجو من التعليم العالي في البلد ذاته أو للدخول في تقديم خدمات من طرف التعليم نفسه على المستوى العالمي. لقد بدأ نظام ضمان النوعية عموما بالتعامل مع مؤسسات التعليم العالي و التعليم الأكاديمي و التساؤل بعدها فيما يخص النتائج و صلاحيتها أو فاعليتها بلغة الكفاءات و المعارف المحصلة أو المستوعبة من طرف الطلبة، باهتمام خاص في السنوات الأخيرة بنوعية التعليم و النتائج بالنسبة لطرق تعلم الطلبة و كيفية تقويمها و إعطاء الشهادات. و كذلك إدارة تسيير المؤسسات و أنموذج التنظيم للتعليم العالي العام هي كلها موضوع اهتمام خاص من طرف هيئات تقويم النوعية.

من أجل ضمان هذه النوعية المرجوة و كذا مصادقية نظام التعليم العالي يمثل التقويم كعملية دائمة الآلية المفضلة للقياس و المساعدة في تحسين نوعية تكوين الطلبة لكونها الهدف الرئيس للتعليم العالي أبعد من كونها توكيدا للثقة.

تعتبر عملية التقويم ذات بعد أوسع بحيث هي تسجل ضمن أهداف تحسين أداءات و تطبيقات التعليم العالي التي كانت دوما من اهتمامات سياسات و طرائق تسيير التعليم العالي.

و هكذا يسبق التقويم اتخاذ القرارات و يلي عدة أهداف من بينها : إعلام مختلف الفاعلين بنوعية النظام، المساعدة في الريادة الإستراتيجية للمؤسسات و تعطي الهيئة الوصية المعلومات الكافية و الضرورية لتحديد سياسة تسيير التعليم العالي؛ فهي تساعد المؤسسات في التعرف و تقويم أحسن لمواضع القوة و الضعف عند استكشاف نقائصها، و بعبارة أخرى يعتبر التقويم وسيلة هدفها الأساسي جعل الهيئة المقومة تنموها أيضا كما هو الحال بالنسبة لمصطلح النوعية.

إن التقويم ينتمي لوضع معين و يخضع لشروط مادية و للمحيط الذي يزاوئ فيه النشاط الأكاديمي. و عليه فمن وجهة نظر علمية لا يمكن مقارنة ما هو غير قابل لذلك⁶.

إن الإطار العام الذي ينمو فيه نظام التعليم العالي يتميز بالعلاقة بين المؤسسات بالهيئة الوصية للحكومة و تستدعي تدخل - وذلك حسب الحاجة - فاعلين آخرين مثل الشركات أو مض اربي رؤوس الأموال العالمين حسب مواصفات جديدة. في إطار بغية إرجاء المسؤولية للمؤسسات أعطيت لهم استقلالية أكبر في تسيير شؤونهم و تغيرت طرق تمويهم و أصبح تطوراتهم مرتبطة بنوعية التكوينات المقترحة و الأعمال المنفذة.

إن تحويل طرق تسيير المنشآت الاقتصادية و التنظيم الاجتماعي في ميدان التعليم العالي يتطلب تعامل ديمقراطي في كل تصرفات الحكومة و إشراك مختلف الفاعلين في التعليم العالي في اتخاذ القرار (المجتمع المدني، تنظيمات مهنية...) و هذا ما يمكن من إيجاد مجال لمعنى التسيير و حتى تطبيق التسيير الجيد بتهجيها: نهج مرتبط بالتسيير و آخر سياسي. على حسب النظام السياسي لكل

⁵ نلاحظ أيضا تنوع الطرق المستعملة: مراجع الكفاءات، المقاييس، المؤشرات، بنشش ماركس

⁶ نأخذ كمثال التصنيف الدولي للجامعات. من بين 17000 مؤسسة عبر العالم، 500 فقط معنية، تعطي أهمية لزيادة أعمال البحث على حساب التأثير الاجتماعي لهذه المؤسسات على الجمعيات المحلية. الجامعة الوطنية الحرة المكسيكية تعتبر مثالا جيدا لما يمكن اعتباره "جامعة المساهمة في بناء الأمة": فهي تأوي نظام استشعار الزلازل الوطني، مركز استطلاع الفضاء الوطني، المكتبة الوطنية و أرشيف الصحف و كذا أركسترا السيفونية.

بلد، و لكن من الممكن تطبيق كلا المنهجين و بتطبيقات تسمح من الخروج من النظرة الاقتصادية البحتة⁷.
إن مصطلح التسيير كمنهاج تشريع مؤسساقي يعتبر مكملا لعملية النوعية و كذا منهجية التقييم التي ترافقها . (و إلا يمكن أن يكون عكس ذلك).
أن الثلاثي: النوعية و التسيير و التقييم لا يمكن فصلها و هو عامل مفصلي داخل أي إرادة إصلاح نظام التعليم العالي .
و بمنظور عالمي يعتبر هذا التزام بالعصرنة و حتى بالتسيير الرائد.

3. عودة إلى موضوع التقييم:

بعد كل هذه التوضيحات فيما يخص المصطلحات الثلاث المعتمدة على مستوى التعليم العالي لإصلاحه، نود الرجوع إلى توضيح قضية التقييم و خاصة المتعلقة منها بالطلبة و المعرفة هناك : " مجموع الإجراءات التي يقصد بها قياس نتائج تعلم الطلبة فيما يخص تحصيل المعارف المكتسبة، الاستيعابية و الكفاءات المكتسبة"
غالبا ما نفكر مباشرة في المؤسسات التربوية و التعليمية عندما نهتم بأمر التقييم و ننسى تلك المتعلقة بالطلبة و التي لا يولي لها اهتمام كبير و لا تتم مناقشتها دوما (سواء الوصفية أو القانونية). و من العلوم أيضا أن المؤسسات ركزت مؤخرا على تجديد عروضها في مجال التكوين و كذلك تطبيقها ميدانيا.
و في نفس الوقت تبقى عملية التقييم مجالا حساسا و يعتبر أول ما يمكن أن يتصوره المحيط الجامعي مباشرة ومختلف الفاعلين داخل المجتمع و ككل ما هو ملك عمومي، يكون الاهتمام فيه بالإخفاقات أكثر من التحقيقات.
إن هذا الوضع الخاص بتقييم الطلبة تم وصفها في أوروبا في سنة 2007: " لقد تم ملاحظة نقص في المعطيات التي تسمح بمقارنة طرق و كفايات التقييم في الدول المنخرطة في عملية
بولوني: نجد أنفسنا دوما مكتفون بإشاعات، بمعلومات جزئية و غير ممثلة، أو حتى خارجة عن المجال."
و من المعلوم أن الشهادة تعتبر الوسيط ما بين المؤسسة المانحة، صاحب الشغل المحتمل و المسؤول عن التكوين لاحقا . و الكل معني بمعرفة نوعية وقيمة هذا الوسيط ، صلاحيته و كذا قدرته على تقديم الدليل بأن هناك كفاءات تم استيعابه و اكتسابها فعليا.

إن نوعية التقييم هي التي تتحكم في منح الشهادات و تحدد العملية الكاملة لتثمين الجامعة و شهاداتها.
ومقارنة بالدول الأوروبية المنخرطة في اتفاقية بولونيا نسجل التساؤلات التالية و التي تمس التقييم:
● بأعداد هائلة، يعتبر النظام الجديد المطبق في إطار ال "ل، م، د" و الذي يجمع بين التقييم الدائم و التقييم النهائي و هو ما كان له أثر بحيث أدت إلى تمديد الزمن المخصص للامتحانات على حساب الزمن المخصص للتعليم (تقييم دائم غير حقيقي، تزايد حتى التضخم للتقييم، الغش، عملية النقل المباشر من الشبكة).

⁷ و هكذا نمر من مسألة حوكمة الاقتصاد المنجزة من طرف الإقتصاديين أو سوسيلوجية المنظمات إلى حوكمة المناطق التي تهم السوسيلوجية و علوم السياسة.

- في النظام الجديد لا يتم تقويم المعارف و لكن تقويم اكتساب كفاءات و التي يبقى تعريفها غير سهل . و يسمح مصطلح الأهداف البيداغوجية بوضع مراجع تقويم و هو ما يعتبر تقدما في حد ذاته . وبالتالي يجب أن يؤدي هذا إلى تحديد مستوى اليسانس و الماستر يتم فيها التفريق بين الكفاءات العامة و الكفاءات التابعة للتخصصات . وعليه، يجب وضع نظام تقويم يدور حول الكفاءات التي ترجو مشاريع التكوين تطويرها، بحيث تهتم بقدرات الطالب على التحكم في ميادين و استثمار المعارف . و يظهر أن نظام التقويم غير متكامل في هذه المرحلة .
 - كمثال على ذلك التعليم و التكوين في مجال اللغات الأجنبية . توضح القرارات المنظمة على أن درجة الماستر لا يمكن أن تمنح إلا بعد القدرة على التمكن من لغة أجنبية و لكن الواقع هو غياب تعريف واضح "للقدرة على التمكن" .
 - الظروف المادية لتنظيم الامتحانات .
- التأسيس لثقافة التقويم في داخل المؤسسات الجامعية يمر حتما باستكمال نظام تقويم الطلبة من خلال تعريف أهداف التكوين الذي يسهل تحديد الكفاءات التي نود تطويرها . و لكن و في نفس الوقت يجب تبسيط عملية التقويم و إعطاء وقت كافي للتعليم .

المراجع

L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR A L'ERE DE LA MONDIALISATION :
Document introductif de la réunion d'experts UNESCO, Paris, 10-11 septembre 2001.
Construire les sociétés du savoir nouveaux défis pour l'enseignement supérieur ;
Rapport de la banque mondiale. Les presses de l'université de Laval :2003.
L'enseignement supérieur au Vingt-et-unième siècle : une vision pour l'avenir in
ENSEIGNEMENT SUPERIEUR EN EUROPE Volume XXVIII Numéro 1 2003
Paris (Unesco).
L'enseignement supérieur dans la mondialisation libérale. Une comparaison
(Maghreb, Afrique, Canada et France. Institut de recherche sur le Maghreb
contemporain, Rabat 2007.